

# قرة الحين

## في تبرة الأبوين

بحث في توضيح المراد بقول الله تعالى :

﴿فَلَمَّا ءَاتَهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَآءَ فِيمَا ءَاتَهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾

كتبه:

أبو موسى عبد الله بن رمضان حبيليل الحضرمي

قدم له:

الشيخ العلامة الناصح الأمين يحيى بن علي الحجوري

### تقديم شيخنا العلامة الناصح الأمين يحيى بن علي الحجوري

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فقد قرأت هذه الرسالة المسماة قرة العين في تبرئة الأبوين لأخينا الفاضل الداعي إلى الله عبدالله حبليل الحضرمي حفظه الله، فرأيتُه وفق في بيان تبرئة أبينا آدم وأمنا حواء - عليهما السلام - مما قد يفهم من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَاحِبًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] من أن الأبوين وقعا في الشرك، وهذا كما هو معلوم في القول الصحيح أن المقصود جنس أبناء آدم وحواء؛ لعصمة آدم عن الشرك، ولجمع الضمير في قوله: (يشركون)، ولقوة قول من قال بذلك كما هو مقرر في هذه الرسالة المختصرة المفيدة، جزى الله مؤلفها خيراً.

كتبه:

يحيى بن علي الحجوري

في ٢٣ / شوال / ١٤٣٠ هـ

### المُقَدِّمَةُ

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم. وبعد، فإن قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمَلاً خَفِيئاً فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلتْ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحاً لَنُكَونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلِقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصراً وَلَا أَنفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ ﴿١٩٢﴾ وَإِنْ نَدَعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ سِوَاهُ عَلَيْكُمْ أَدْعُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَمِيمُونَ ﴿١٩٣﴾ [الأعراف: ١٨٩-١٩٣].

ذكر الله تعالى فيه نعمته على بني آدم أن خلقهم من نفسٍ واحدةٍ وجعل منها زوجها ليسكن إليها ثم ذكر ما يكون فيه الحمل من النمو شيئاً فشيئاً، ثم ذكر ما أنعم عليهم من الذرية الصالحة، ثم ذكر ما قابلوا به ذلك الإنعام والإحسان من الالتفات إلى غيره من الأنداد والأوثان التي تزين الشياطين لهم عبادتها، فبين سبحانه في الآيات بعد ذلك حال تلك الأوثان وما فيها من نقص من وجوه كثيرة، يتبين منها لكل ذي لب أنها عاجزة ناقصة لا تصلح أن تكون شريكة في خلق ولا ملك ولا تدبير فضلاً عن أن تتفرد بشيء من ذلك.

ولما رأيت اختلاف أهل التفسير في عود الضمير في قوله تعالى:  
﴿فَلَمَّا آتَتْهُمَا صَلِيحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾.

ذكرت في هذا الجزء الصغير أقوالهم في ذلك ونظرت في الأسانيد المنقول بها كلام بعض السلف وبينت حالها من صحة وضعف وما يعتضد بغيره وما لا يعتضد ثم ذكرت الراجح من ذلك الخلاف وفندت كل ما رأيت من حجج المخالفين بغير تكلف ولا تعسف بل بملازمة العدل والإنصاف، والله الحمد والمنة.

قلت فيه مستعيناً بالله عز وجل:

اختلف أهل التفسير في تعيين من هو المراد بقول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا  
ءَاتَهُمَا صِلِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَهُمَا فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾  
على قولين:

القول الأول: أن المعنى بذلك هو آدم وحواء وذلك لما سميا  
ولدهما عبدالحارث أو نحوه.

ذكر من قال بذلك:

١- أبي بن كعب رضي الله عنه:

قال ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٦٣٣/٥) رقم (٨٦٥٣):

حدثنا أبي، ثنا أبو الجماهر، أنبأ سعيد بن بشير، عن عتبة، عن  
قتادة، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب، قال: «لما حملت  
حواء، أتتها الشيطان، فقال: أتطيعيني ويسلم لك ولدك؟ سميه  
عبدالحارث، فلم تفعل فولدت فمات، ثم حملت، فقال لها مثل ذلك، فلم  
تفعل، ثم حملت الثالث، فجاءها فقال: إن تطيعيني يسلم، وإلا فإنه  
يكون بهيمة، فهبيها فأطاعا».

وأخرجه عبد بن حميد وأبو الشيخ كما في «الدر المنثور» (٧٠١/٦)

وفيه: (فهبيها فأطاعته).

قلت: سنده ضعيف؛ لأن سعيد بن بشير وهو الأزدي مولا هم ضعيف، وأيضاً قتادة لم يسمع من مجاهد قاله الإمام أحمد وغيره كما في جامع التحصيل. وأيضاً عقبة لم أجد في شيوخ سعيد بن بشير ولا في تلاميذ قتادة من يسمى بعقبة لكن في ترجمة عقبة بن عبدالله الأصم ذكروا أنه روى عن قتادة فلعله هو، وهو ضعيف.

والأثر ذكر له في «الدر المنثور» (٦/٧٠٠) لفظاً آخر قريباً من هذا وهو: عن أبي بن كعب قال: لما حملت حواء - وكان لا يعيش لها ولد - أتاها الشيطان فقال: سمياه عبدالحارث يعيش لكما فسمياه عبدالحارث فكان ذلك من وحي الشيطان وأمره.

وعزاه إلى عبد بن حميد وأبي الشيخ. والله أعلم بسنده.

٢- سمرة بن جندب رضي الله عنه:

قال ابن جرير في «تفسيره» (١٠/٦٢٣) / ط / التركي: حدثنا محمد بن عبدالأعلى قال: ثنا معتمر عن أبيه قال: ثنا أبو العلاء عن سمرة بن جندب أنه حدث أن آدم عليه السلام سمى ابنه عبدالحارث. وقال<sup>(١)</sup>: ثنا ابن علية عن سليمان التيمي عن أبي العلاء بن الشخير عن سمرة بن جندب قال: سمى آدم ابنه عبدالحارث. قلت: سنده صحيح، وهو مسلسل بالبصريين.

(١) أي محمد بن عبدالأعلى.

٣- عبدالله بن عباس رضي الله عنهما:

وقد روي عنه من عدة طرق بألفاظ مختلفة فنذكرها:

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٠/٦٢٤) فقال: حدثنا ابن حميد قال: ثنا سلمة عن ابن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: كانت حواء تلد لآدم فتعبدهم الله وتسميه عبدالله وعبيدالله ونحو ذلك، فيصيبهم الموت فأتاها إبليس وآدم فقال: إنكما لو تسميانه بغير الذي تسميانه لعاش فولدت له رجلاً فسماه عبدالحارث ففيه أنزل الله تبارك وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا﴾ إلى آخر الآية.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً فيه عدة علل:

١- ابن حميد هو محمد بن حميد الرازي متهم.

٢- سلمة هو ابن الفضل الأبرش صدوق كثير الخطأ.

٣- محمد بن إسحاق مدلس وقد عنعن.

٤- داود بن الحصين روايته عن عكرمة مضطربة وفيها مناكير.

(٢) قال ابن جرير في «تفسيره» (١٠/٦٢٤): حدثني محمد بن سعد قال: ثني أبي قال: ثني عمي قال: ثني أبي عن أبيه عن ابن عباس: قوله في آدم: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾ فشكّت أحببت أم لا، ﴿فَلَمَّا أَثَقَلَتْ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِن ءَاتَيْنَا

صَلِحًا ﴿١﴾. الآية فأتاهما الشيطان فقال: هل تدريان ما يولد لكما أم هل تدريان ما يكون أهميمة يكون أم لا؟ وزين لهما الباطل، إنه غوي ميين، وقد كانت قبل ذلك ولدت ولدين فماتا، فقال لهما الشيطان: إنكما إن لم تسمياه بي لم يخرج سوياً ومات كما مات الأولان، فسميا ولدهما عبدالحارث فذلك قوله: ﴿فَلَمَّا ءَاتَنَّهُمَا صَلِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَنَّهُمَا﴾ الآية.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً وهو مسلسل بالعوفيين، وكلهم متكلم فيهم، وإليك بيان ذلك:

محمد بن سعد: قال الخطيب: كان لينا في الحديث. وقال الدارقطني: لا بأس به.

أبوه سعد بن محمد بن الحسن بن عطية: قال الإمام أحمد: جهمي، ولم يكن هذا أيضاً ممن يستاهل أن يكتب عنه ولا كان موضعاً لذلك. حكاه الخطيب كما في «اللسان».

وعمه هو الحسين بن الحسن بن عطية: ضعفه ابن معين والنسائي وأبوحاتم وابن سعد، وقال ابن حبان: روى أشياء لا يتابع عليها، لا يجوز الاحتجاج بخبره. وقال الجوزجاني: واهي الحديث. اه من «اللسان» .



الحسن بن عطية: قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال البخاري: ليس بذاك. وقال ابن حبان: منكر الحديث، فلا أدري البلية منه أو من أبيه أو منهما معاً.

عطية العوفي: ضعيف وشيعي ومدلس.

(٣) قال ابن جرير في «تفسيره» (١٠/٦٢٤): حدثنا القاسم قال: ثنا الحسين، قال: ثنا الحجاج، عن ابن جريج، قال: قال ابن عباس: لما ولد له أول ولد أتاه إبليس، فقال: إني سأنصح لك في شأن ولدك هذا تسميه عبدالحارث. قال آدم: أعوذ بالله من طاعتك. قال ابن عباس: وكان اسمه في السماء الحارث. قال آدم: أعوذ بالله من طاعتك، إني أطعتك في أكل الشجرة فأخرجتني من الجنة فلن أطيعك، فمات ولده، ثم ولد له بعد ذلك ولد آخر، فقال: أطعني وإلا مات كما مات الأول، فعصاه فمات، فقال: لا أزال أقتلهم حتى تسميه عبدالحارث فلم يزل به حتى سماه عبدالحارث فذلك قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا﴾ أشركه في طاعته في غير عبادة ولم يشرك بالله ولكن أطاعه.

قلت: وهذا سند ضعيف ومنقطع: القاسم هو ابن الحسن: لم توجد له ترجمة.

والحسين هو ابن داود الملقب بسنيد ضعيف وروايته عن حجاج وقت تغيره قال الخلال: أحاديث الناس عن حجاج صحاح إلا ما روى سنيد. اهـ من التهذيب وأيضاً هو منقطع بين ابن جريج وابن عباس.

(٤) قال ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٦٣٤/٥) رقم (٨٦٥٤): حدثنا علي بن الحسين ثنا محمد بن علي بن حمزة، ثنا حبان، عن عبد الله ابن المبارك، عن شريك، عن خصيف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: في قوله: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ قال: الله هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها فلما تغشاها آدم حملت آتاهما إبليس فقال: إني صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة، لتطيعني أو لأجعلن لها قرني إيل فيخرج من بطنك فيشقه، ولأفعلن ولأفعلن، يخوفهما، سمياه عبدالحارث، فأبيا أن يطيعاه، فخرج ميتاً. ثم حملت - يعني الثانية - فأتاهما أيضاً فقال: إني صاحبكما الذي فعلت ما فعلت، لتفعلن أو لأفعلن ولأفعلن، يخوفهما، فأبيا أن يطيعاه، فخرج ميتاً. ثم حملت الثالثة، فأتاهما أيضاً، فذكر لهما، فأدركهما حب الولد فسمياه عبدالحارث؛ فذلك قوله: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾.

وأخرجه سعيد بن منصور رقم (٩٧٣) فقال: نا عتاب بن بشير قال: نا خصيف به نحوه، وزاد فقال عكرمة: لم يخص بها آدم ولكن جعلها عامة لجميع الناس بعد آدم.

قلت: وسنده ضعيف فيه خصيف وهو ابن عبدالرحمن الجزري وشريك وهو ابن عبدالله القاضي وهما ضعيفان وأما متابعة عتاب لشريك فلا تنفع؛ لأن أحاديث عتاب عن خصيف منكورة. قاله الإمام أحمد وبنحوه قال ابن عدي. كما في «التهذيب».

هذا ما وقفت عليه من أسانيد في تفسير ابن عباس هذا وكلها ضعيفة وبعضها أشد ضعفاً من بعض وأمثلها السند الأخير وفيه ضعيفان كما رأيت وفي متنه أيضاً نكارة وذلك من وجهين:

الأول: في قول إبليس لهما: إني صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة. وهذا لا يقوله من يريد الإغواء وإنما يأتي بشيء يُقَرَّب قبول قوله.  
الثاني: في قول إبليس أيضاً: أو لأجعلن له قرني إيل لأنه إن صدقا أن ذلك ممكن فهذا شرك في الربوبية لأنه لا يقدر على ذلك إلا الله تعالى، وإن لم يصدقه فلا يمكن أن يقبل قوله وهما يعلمان أن ذلك غير ممكن في حقه. اهـ بتصرف من «القول المفيد» للشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى (٣٠٩/٢).

٤- سعيد بن جبير رحمه الله تعالى:

وروي عنه ذلك من عدة طرق:

(١) قال ابن جرير في «تفسيره» (١٠/٦٢٦): حدثنا ابن وكيع، قال: ثنا ابن فضيل عن سالم بن أبي حفصة عن سعيد بن جبير قوله: ﴿أَثَقَلَتْ دَعْوَا اللَّهِ رَبَّهُمَا﴾ إلى قوله: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ قال: لما حملت حواء في أول ولد ولدته حين أثقلت أتاها إبليس قبل أن تلد فقال: يا حواء ما هذا الذي في بطنك؟ فقالت: ما أدري، فقال: من أين يخرج من أنفك أو من عينك أو من أذنك؟ قالت: لا أدري، قال: رأيت إن خرج سليماً أمطيعتي أنت فيما أمرك به؟ قالت: نعم، قال:

سميه عبدالحارث، وقد كان يسمى إبليس الحارث، فقالت: نعم ثم قالت بعد ذلك لآدم: أتاني آتٍ في النوم فقال لي كذا وكذا فقال: إن ذلك الشيطان فاحذريه فإنه عدونا الذي أخرجنا من الجنة، ثم أتاه إبليس فأعاد عليها، فقالت: نعم فلما وضعته أخرجته الله سليماً فسمته عبدالحارث فهو قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

قلت: وهذا سند ضعيف فيه سفيان بن وكيع وهو ضعيف وسالم بن أبي حفصة فيه ضعف وكان يغلو في التشيع، وقد رواه ابن وكيع من غير طريق سالم وهي ما:

(٢) أخرجه ابن جرير (١٠/٦٢٧) فقال: حدثنا ابن وكيع، قال: ثنا جرير وابن فضيل عن عبدالمالك عن سعيد بن جبير قال: قيل له: أشرك آدم؟ قال أعوذ بالله أن أزعم أن آدم أشرك ولكن حواء لما أثقلت أتاها إبليس فقال لها: من أين يخرج هذا؟ من أنفك أو من عينك أو من فيك؟ فقنطها ثم قال: رأيت إن خرج سوياً - زاد ابن فضيل: لم يضرك ولم يقتلك - أتطيعيني؟ قالت نعم، قال: فسميه عبدالحارث ففعلت، زاد جرير: إنما كان شركه في الاسم.

فيبقى علة هذه الطريق ابن وكيع وأما عبدالمالك فهو ابن سليمان العرزمي وهو ثقة.

(٣) قال ابن جرير (١٠ / ٦٢١): حدثني القاسم، قال: ثنا الحسين، قال ثني حجاج عن ابن جريج قال: قال سعيد بن جبير: لما هبط آدم وحواء ألقىت الشهوة في نفسه فأصابها فليس إلا أن أصابها حملت، فليس إلا أن حملت تحرك في بطنها ولدها قالت: ما هذا؟ فجاءها إبليس فقال: أترين في الأرض إلا ناقة أو بقرة أو ضائنة أو ماعزة؟ هو بعض ذلك، قالت: والله ما مني شيء إلا وهو يضيق عن ذلك، قال: فأطعيني وسميه عبدالحارث تلدي شبهكما مثلكما، قال: فذكرت ذلك لآدم عليه السلام فقال: هو صاحبنا الذي قد أخرجنا من الجنة، فمات ثم حملت بآخر فجاءها فقال: أطعيني وسميه عبدالحارث - وكان اسمه في الملائكة الحارث - وإلا ولدت ناقة أو بقرة أو ضائنة أو ماعزة أو قتلته، فإني أنا قتلت الأول. قال: فذكرت ذلك لآدم فكأنه لم يكرهه فسمته عبدالحارث فذلك قوله ﴿لَئِن آتَيْنَا صَالِحًا﴾، يقول شبهنا ومثلنا. ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا﴾ قال شبههما مثلهما.

وأخرجه ابن المنذر وأبو الشيخ كما في «الدر المنثور» (٦ / ٧٠١).

قلت: وهذا سند ضعيف لأجل الحسين وهو سنيد والقاسم كما

تقدم.

وأيضاً هو منقطع فإن ابن جريج لم يلتق سعيداً قاله ابن المديني كما

في جامع التحصيل.

(٤) قال ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٦٣٢/٥): حدثنا محمد بن عمار، ثنا عبيدالله بن محمد، ثنا عبدالواحد، ثنا سالم بن أبي حفصة قال: سمعت سعيد بن جبیر يقول في هذه الآية: ﴿دَعُوا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْنَا صَلَاحًا﴾ فسمع ذلك إبليس قال لها: إنك قد حملت فتلدين، قالت ما ألد؟ قال: بعض ما ترين بعيرًا، بقرة، ضانية، وماعزة. قال: فهو قوله: ﴿دَعُوا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْنَا صَلَاحًا﴾ لما تخوفهما إبليس من البعير، والبقرة، والضانية، والماعزة.

قلت: محمد بن عمار هو ابن الحارث أبو جعفر الرازي قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه وهو صدوق ثقة، وعبيدالله بن محمد هو العيشي وعبدالواحد هو ابن زياد وهما ثقتان وأما سالم فقد تقدم أنه فيه ضعف. فالسند يحتمل التحسين مع ما تقدم لكن ليس فيه موضع الشاهد وهو تسمية الولد بعبدالهارث.

فالخلاصة: أن الطرق عن سعيد بن جبیر كلها ضعيفة وأمثلها الأخير وليس فيه موضع الشاهد. والله أعلم.

٥- مجاهد بن جبر رحمه الله تعالى:

قال ابن جرير في «تفسيره» (١٠/٦٢٦): حدثني محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم، قال: ثنا عيسى عن ابن أبي نجيح عن مجاهد: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَلَّى اللَّهَ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ قال: كان لا يعيش لآدم وامرأته ولد فقال لهما الشيطان: إذا ولد لكما ولد فسمياه عبدالحارث ففعلا وأطاعاه فذلك قول الله: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾. الآية.

قلت: رجال هذا السند كلهم ثقات وفي رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد التفسير كلام قال القطان لم يسمع التفسير كله عن مجاهد بل كله عن القاسم بن أبي بزة. كما في «ميزان الاعتدال». والقاسم ثقة فإذا علمت الوسطة فلا بأس وقد قال ابن حبان: لم يسمع التفسير عن مجاهد أحد غير القاسم وكل من يروي عن مجاهد التفسير فإنما أخذه من كتاب القاسم. وقال وكيع: كان سفيان يصحح تفسير ابن أبي نجيح. اه من «تهذيب التهذيب».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد من أصح التفاسير بل ليس بأيدي أهل التفسير كتاب في التفسير أصح من تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد إلا أن يكون نظيره في الصحة. اه من «مجموع الفتاوى» (١٧/٤٠٩) وأيضاً قد اعتمده البخاري في «صحيحه» فعلى هذا فالسند صحيح، والله أعلم.

٦- قتادة بن دعامة رحمه الله تعالى:

قال ابن جرير (١٠/٦٢٥): حدثنا محمد بن عبد الأعلى، ثنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة: فلما تغشاها حملت حملاً خفيفاً قال: كان آدم عليه السلام لا يولد له ولد إلا مات فجاءه الشيطان فقال: إن شرك أن يعيش ولدك فسمه عبدالحارث ففعل قال: فأشركا في الاسم ولم يشركا في العبادة. وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١/٢٤٥) عن معمر عن الكلبي وقاتادة.

قلت: وهذا سند ضعيف فقد قال الدارقطني: معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش. وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: قال معمر: (جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيد). اه من «شرح علل الترمذي» ص(٣٦٤-٣٦٥) وانظر «الجرح والتعديل» (١/٢٢)

وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة وهو من أوثق من روى عن قتادة.

فقال ابن جرير (١٠/٦٢٦): حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد قال: ثنا سعيد عن قتادة: ﴿فَلَمَّا ءَاتَهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَآءَ فِيمَا ءَاتَهُمَا﴾ ذكر لنا أنه كان لا يعيش لهما ولد فأتاهما الشيطان فقال لهما: سمياه عبدالحارث وكان من وحي الشيطان وأمره وكان شركاً في طاعته ولم يكن شركاً في عبادته.



وأخرجه ابن أبي حاتم (١٦٣٤/٥) رقم [٨٦٥٩] فقال: حدثنا محمد بن يحيى أنبأ العباس بن الوليد ثنا يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة: جعلوا له شركاء فيما آتاها، فكان شركاً في طاعته ولم يكن شركاً في عبادته.

قلت: وهذا سند صحيح. سعيد هو ابن أبي عروبة.

٧- عكرمة مولى عباس رحمه الله تعالى:

قال ابن جرير في «تفسيره» (١٠/٦٢٥): حدثنا ابن حميد قال: ثنا... عن هارون قال: أخبرنا الزبير بن الخريت عن عكرمة قال: ما أشرك آدم ولا حواء وكان لا يعيش لهما ولد فأتاها الشيطان فقال: إن سركما أن يعيش لكما ولد فسمياه عبدالحارث فهو قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾.

قلت: هكذا موجود هذا السقط في طبعة محمود شاكر وأيضاً في طبعة دار هجر وذكر المحقق أنه في بعض النسخ أي المخطوطة (سلمة)، وقال الشيخ أحمد شاكر (١٣/٣١٢): أخشى أن يكون سقط من التفسير هنا إسناد ابن حميد وخبره ثم صدر إسناد بعده هو إسناد أبي جعفر السالف: حدثنا المثني قال حدثنا مسلم بن إبراهيم عن هارون... إلى آخر الإسناد والله أعلم. اه واستظهر هذا المحقق في طبعة دار هجر.

وعلى كل احتمال فالسند ضعيف إما لضعف ابن حميد كما تقدم أو جهالة المثني وهو ابن إبراهيم الأملي فإنه لم توجد له ترجمة.

٨- بكر بن عبدالله المزني رحمه الله تعالى:

قال ابن أبي حاتم (١٦٣٤/٥) رقم [٨٦٥٨]: حدثنا أبي، ثنا محمد بن عبدالأعلى، ثنا معتمر بن سليمان عن أبيه ثنا بكر بن عبدالله المزني: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ ﴿إِنْ آدَمَ سَمَى ابْنَهُ عَبْدِالشَّيْطَانِ﴾. قلت: سنده صحيح.

٩- عبدالرحمن بن زيد بن أسلم رحمه الله تعالى:

قال ابن جرير (١٠/٦٣٢): حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد: ولد لآدم ولد فسماه عبدالله، فأتاها إبليس فقال: ما سميتما يا آدم ويا حواء ابنكما؟ - قال: وكان ولد لهما قبل ذلك ولد فسمياه عبدالله فمات - فقالا: سميناها عبدالله فقال إبليس أتظنان أن الله تارك عبده عندكما لا والله ليذهبن به كما ذهب بالآخر، ولكن أدلكما على اسم يبقى لكما ما بقيتا سمياه عبدشمس قال: فذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَيُّشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ الشمس تخلق شيئاً حتى يكون لها عبد! إنما هي مخلوقة، وقد قال رسول الله ﷺ: «خَدَعَهُمَا مَرَّتَيْنِ، خَدَعَهُمَا فِي الْجَنَّةِ وَخَدَعَهُمَا فِي الْأَرْضِ».

وأخرجه ابن أبي حاتم (١٦٣٥/٥) رقم (٨٦٦٤) فقال: أخبرني أبويزيد القراطيسي فيما كتب إلي، ثنا أصبغ قال: سمعت عبدالرحمن به. قلت: سنده صحيح إلى عبدالرحمن، والمرفوع منه معضل، وعبدالرحمن ضعيف جداً.

١٠- إسماعيل بن عبدالرحمن السدي رحمه الله تعالى:

وقد جاء عنه ذلك من طرق:

(١) قال ابن جرير (١٠/٦٢٧): حدثني موسى بن هارون، قال: ثنا عمرو قال: ثنا أسباط عن السدي قال: فولدت غلامًا - يعني حواء - فأتاها إبليس فقال: سموه عبدي وإلا قتلته، قال له آدم عليه السلام: قد أطعتك و أخرجتني من الجنة فأبى أن يطيعه فسماه عبدالرحمن فسلط الله عليه إبليس فقتله فحملت بآخر فلما ولدته قال لها سميه عبدي وإلا قتلته قال له آدم: قد أطعتك فأخرجتني من الجنة فأبى، فسماه صالحا فقتله، فلما أن كان الثالث قال لهما: فإذا غلبتموني فسموه عبدالحارث وكان اسم إبليس وإنما سمي إبليس حين أبلس فعنوا (وفي نسخة ففعلوا) فذلك حين يقول الله تبارك وتعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا﴾ يعني في الأسماء.

وأخره أخرجه ابن أبي حاتم (٥/١٦٣٤) رقم (٨٦٥٧) فقال: ثنا أبو زرعة ثنا عمرو بن حماد به.

قلت: وهذا سند ضعيف أسباط هو ابن نصر وهو ضعيف.

(٢) قال ابن أبي حاتم (٥/١٦٣٤) رقم (٨٦٥٦): حدثنا أبي حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن الهذلي عن السدي في قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا﴾ قال: هو آدم وحواء.

قلت: سنده ضعيف جداً فيه الهذلي وهو أبو بكر متروك.

(٣) قال ابن أبي حاتم (١٦٣٤/٥) رقم (٨٦٥٥): حدثنا الحسن بن أبي الربيع، أنبأ عبدالرزاق، أنبأ ابن عيينة قال: سمعت صدقة - قال أبي: يعني ابن عبدالله بن كثير المكي - يحدث عن السدي قال: هذا من الموصل المفصل قول ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ قال شأن آدم وحواء.

وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (٢٤٦/١) عن ابن عيينة به ثم قال: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ عما يشرك المشركون فلم يعنها. وأخرجه ابن جرير (٦٣٢/١٠) من طريق الحسن بن يحيى به. قلت: سنده ضعيف لأجل صدقة بن عبدالله بن كثير المكي فإنه مجهول لم يرو عنه سوى ابن عيينة ولم يوثقه معتبر.

(٤) قال ابن جرير (٦٣٠/١٠): حدثني محمد بن الحسين حدثنا أحمد بن المفضل قال حدثنا أسباط عن السدي قوله: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ يقول هذه فصل من آية آدم خاصة في آلهة العرب. وأخرجه ابن أبي حاتم (١٦٣٥/٥) قال: أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي فيما كتب إلي حدثنا أحمد بن مفضل به.

قلت: سنده ضعيف فيه أسباط بن نصر ضعيف كما تقدم. هذا ما وقفت عليه من أقوال من قال بهذا القول من الصحابة والتابعين وأتباعهم وتبين لنا بدراسة الأسانيد إليهم أنه لم يصح إلا عن

مجاهد وقتادة وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم وثبت مختصراً عن بكر المزني وأما أثر سمرة فليس فيه تفسير للآية، وإنما فيه تسمية آدم ولده عبدالجبار.

ثم إن في تفسير قتادة أنه قال (ذكر لنا) إشارة إلى أنه لم يأخذه من مصدر يعتمد عليه.

وممن قال بهذا القول من المفسرين:

- (١) الإمام الحافظ ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) في «تفسيره» فقال: وأولى القولين بالصواب قول من قال: عنى بقوله: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَبْحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ في الاسم لا في العبادة وأن المعنى بذلك آدم وحواء لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك. اهـ
- (٢) ابن أبي زمنين (ت ٣٩٩هـ) في «تفسيره».
- (٣) الواحدي (ت ٤٦٨هـ) في «تفسيره الوسيط والوجيز».
- (٤) أبوالمظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ) في «تفسيره» وقال: وجماعة المفسرين كلهم قالوا إن الآية في آدم وحواء.
- (٥) البغوي (ت ٥١٦هـ) في «تفسيره».
- (٦) الخازن (ت ٧٢٥هـ) في «تفسيره».
- (٧) السيوطي (ت ٩١١هـ) في «تفسيره» المسمى بـ«تفسير الجلالين».
- (٨) الألويسي (ت ١٢٧٠هـ) في «تفسيره» اعتماداً على حديث سمرة الآتي.

(٩) صديق حسن خان القنوجي (ت ١٣٠٧هـ) في «تفسيره»: لكن جعل التسمية من فعل حواء فقط اعتماداً على ظاهر حديث سمرة، وأجاب عن الآية بأن إطلاق المثني على المفرد شائع في اللغة وذكر له شواهد من القرآن ثم قال (لعلها سمته بغير إذن منه ثم تابت من ذلك). اهـ

### فصل : في ذكر حجج القائلين بهذا القول

أقوى ما احتجوا به: حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَمَّا حَمَلَتْ حَوَاءُ طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ - وَكَانَ لَا يَعْيشُ لَهَا وَلَدٌ - فَقَالَ سَمِّيهِ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَسَمَّيْتُهُ عَبْدَ الْحَارِثِ فَعَاشَ ذَلِكَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ وَأَمْرِهِ» أخرجه أحمد (١١ / ٥) رقم (٢٠١١٧) والترمذي برقم (٣٠٧٧) وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عمر بن إبراهيم عن قتادة ورواه بعضهم عن عبدالصمد ولم يرفعه.

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٠ / ٦٢٣) والبخاري في «مسنده» برقم (٤٥٨٠) وقال: لا نعلم هذا الحديث رواه أحد إلا سمرة ولا نعلم رواه أحد عن قتادة إلا عمر بن إبراهيم. اه  
وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢ / ٦٤١) رقم (٤٠٦١) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وأخرجه الروياني في «مسنده» برقم (٨١٦) بنحوه، كلهم من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث عن عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن سمرة به.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٦٣١ / ٥) رقم (٨٦٣٧) والطبراني في «الكبير» رقم (٦٨٩٥) وابن مردويه - كما في «تفسير ابن كثير» - وغيرهم من طريق شاذ بن فياض عن عمر بن إبراهيم به.

قلت: وهذا حديث ضعيف منكر فيه عدة علل:

**العلة الأولى:** عمر بن إبراهيم العبدي البصري: روايته عن قتادة خاصة منكرة، قال الإمام أحمد: يروي عن قتادة أحاديث مناكير وقال البزار: عند عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن سمرة ثلاثة أحاديث لم يتابع عليها ثم ذكرها وهذا منها. «المسند» (ح ٤٥٧٩). وقال ابن عدي: يروي عن قتادة أشياء لا يوافق عليها، ثم قال: وحديثه عن قتادة خاصة مضطرب وهو مع ضعفه يكتب حديثه. اهـ وقال ابن حبان: كان ممن يتفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد فأما فيما روى عن الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً. اهـ

وذكر الحديث من مناكيره ابن عدي والذهبي في «الميزان».

قلت: وقد جاءت له متابعتان لكنها لا تنفع لشدة الضعف فيها

وهي:

**الأولى:** عند ابن عدي في «الكامل» (٢٩٨ / ٣) فقال: ثنا أحمد بن علي المطيري، ثنا عبدالله بن أحمد الدورقي، ثنا سليمان الشاذكوني، ثنا غندر عن شعبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه



وسلم في قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ قال: سمه<sup>(١)</sup> عبدالحارث. قال ابن عدي: وهذا من حديث شعبة عن قتادة منكر لا أعرفه إلا من حديث الشاذكوني عن غندر عنه وإنما يروي هذا عن قتادة عمر بن إبراهيم. اهـ

قلت: والشاذكوني متروك واتهمه بعضهم.

الثانية: من طريق المعتمر عن أبيه عن الحسن عن سمرة مرفوعاً عند ابن مردويه كما ذكره ابن كثير في «تفسيره» ولم يذكر سنده وذكره أيضاً ابن طاهر المقدسي في أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني (١٠٦/٣) لكن فيه: تفرد به معتمر عن أبيه عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب.

قلت: وقد تقدم أن محمد بن عبدالأعلى رواه عن المعتمر عن أبيه عن أبي العلاء عن سمرة موقوفاً، وهكذا رواه ابن علي عن سليمان التيمي عن أبي العلاء عن سمرة موقوفاً. فيتبين بهذا أن الذي عند ابن مردويه مرجوح إما شاذ أو منكر والغالب فيما يتفرد به ابن مردويه الضعف فنبقى على أنه تفرد به عمر بن إبراهيم كما نص عليه الترمذي والبزار وابن عدي كما تقدم.

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: سماه.

العلة الثانية: عنعنة الحسن البصري فهو مدلس وفي سماعه من سمرة خلاف معروف.

العلة الثالثة: الوقف فقد تقدم بسند صحيح موقوفا على سمرة وأيضاً قال الترمذي رواه بعضهم عن عبدالصمد ولم يرفعه.

العلة الرابعة: النكارة.

ثم إن الحديث ليس فيه أنه تفسير للآية لكن ذكره الترمذي وابن جرير وابن أبي حاتم في تفسير سورة الأعراف والله أعلم.

ذكر العلماء الذين أعلوا هذا الحديث وأنكروه:

(١) قال البزار في «مسنده» رقم (٤٥٧٩): عند عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن سمرة ثلاثة أحاديث لم يتابع عليها. اهـ وذكر هذا منها.

(٢) قال ابن عدي في «الكامل» (٤٢/٥): وهذا لا أعلم يرويه عن قتادة غير عمر بن إبراهيم. اهـ وتقدم أنه قال: وحديثه عن قتادة خاصة مضطرب.

(٣) قال أبو محمد بن حزم في «الفصل» (٥/٤): خرافة موضوعة مكذوبة من تأليف من لا دين له ولا حياء، لم يصح سندها قط. اهـ

(٤) فخر الدين الرازي أبطل هذه القصة من ستة أوجه في «تفسيره» (١٥/٨٦)، ونقلها المباركفوري في «تحفة الأحوذى» (ح٣٠٧٧).

(٥) ابن العربي في «تفسيره أحكام القرآن».

(٦) القرطبي في «تفسيره» أيضًا.

(٧) أبوحيان الأندلسي في تفسيره «البحر المحيط» قال: ذكروا في

ذلك محاورات جرت بين إبليس وآدم وحواء لم تثبت في قرآن ولا حديث صحيح فأطرح ذكرها. اهـ

(٨) ابن جزري في «تفسيره» فقال: (وما ذكروا من قصة آدم وتسمية

الولد عبدالحارث يفتقر إلى نقل بسند صحيح وهو غير موجود في تلك القصة). اهـ

(٩) الحافظ الذهبي في «الميزان» في ترجمة عمر بن إبراهيم ذكر

الحديث ثم قال: (صححه الحاكم وهو حديث منكر كما ترى). اهـ

(١٠) ابن القيم في «روضة المحبين» ص(٢٣٨) ونقله صاحب

«الضوء المنير» (٣/٢٥٤).

(١١) الحافظ ابن كثير رحمه الله في «تفسيره» قال: والغرض أن هذا

الحديث معلول من ثلاثة أوجه:

الأول: عمر بن إبراهيم البصري. قد وثقه ابن معين، ولكن قال

أبو حاتم الرازي: لا يحتج به.

والثاني: أنه قد روي من قول سمرة نفسه ليس مرفوعًا.

والثالث: أن الحسن نفسه فسر الآية بغير هذا فلو كان هذا عنده عن سمرة مرفوعا لما عدل عنه لاسيما مع تقواه لله وورعه فهذا يدل على أنه موقوف على الصحابي ويحتمل أنه تلقاه من بعض أهل الكتاب. اه بتصرف.

(١٢) القاسمي في تفسيره «محاسن التأويل».

(١٣) المباركفوري في «تحفة الأحوذى» (ح ٣٠٧٧) قال: حديث معلول لا يصلح للاحتجاج.

(١٤) الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في «تعليقه على تفسير ابن جرير».

(١٥) الشنقيطي، قال رحمه الله: والتحقيق أنها لا يثبت شيء من

تلك الأحاديث والآثار وإن صحح بعض العلماء بعضها. اه من «العذب النمير» (٤/١٧٧٣)

(١٦) الشيخ الألباني رحمه الله ضعفه في «الضعيفة» برقم (٣٤٢)

وقال في تحقيقه لـ «شرح الطحاوية» ص (٤٢٨) ضعيف بل باطل. وانظر «الضعيفة» (٢/٧٤) ط المعارف.

(١٧) الشيخ ابن عثيمين رحمه الله أبطلها من سبعة أوجه في «القول

المفيد» (٢/٣٠٨).

(١٨) شيخنا مقبل - رحمه الله تعالى - ضعفه في «تعليقه على

المستدرک» وقال: الحديث منكر. (٢/٦٤١) رقم (٤٠٦١)

وغير هؤلاء ممن ضعفه أو أشار إلى ضعفه.

ومما احتج به هؤلاء أيضا حديث: «خَدَعَهُمَا مَرَّتَيْنِ، خَدَعَهُمَا فِي الْجَنَّةِ وَخَدَعَهُمَا فِي الْأَرْضِ» وهذا حديث ضعيف جدًا معضل من معضلات عبدالرحمن بن زيد بن أسلم كما تقدم وعبدالرحمن هذا ضعيف جدًا مجمع على ضعفه كما قاله ابن الجوزي.

وأيضًا احتجوا بالإجماع الذي ذكره ابن جرير وأبو المظفر السمعاني كما تقدم وهذا الإجماع غير صحيح لما سيأتي من مخالفة الحسن البصري وأيضًا هذا الإجماع الذي ذكره اعتمدا فيه على تلك الآثار وقد تقدم أن أغلبها ضعيفة الأسانيد.

قال الشيخ أحمد شاكر في «تحقيقه لتفسير ابن جرير» (٣٠٦/١٣):  
وإجماع أهل التأويل في مثل هذا مما لا يقوم (لأمور):

الأول: لأن الآية مشكلة ففيها نسبة الشرك إلى آدم الذي اصطفاه ربه.

الثاني: أن مثل هذا المشكل في أمر آدم وحواء وهو نسبة الشرك إليهما مما لا يقضى به إلا بحجة يجب التسليم لها من كتاب أو خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. اهـ

أيضًا مما احتجوا به ظاهر قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ وسيأتي الكلام على هذا إن شاء الله تعالى.  
وبهذا نكون قد انتهينا من القول الأول ومن قال به وحججهم.

القول الثاني: أن المعني بذلك رجل وامرأة من أهل الكفر من بني آدم.  
ذكر من قال بذلك:

(١) الحسن البصري رحمه الله.

وقد جاء ذلك عنه من طرق:

الأولى: قال ابن جرير (١٠/٦٢٩): حدثنا بشر بن معاذ، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد عن قتادة قال: كان الحسن يقول: هم اليهود والنصارى رزقهم الله أولاداً فهودوا ونصروا.

وأخرجه ابن أبي حاتم (٥/١٦٣٤) رقم (١٦٥٩) في آخر أثر قتادة المتقدم

قلت: وسنده صحيح يزيد هو ابن زريع وسعيد هو ابن أبي عروبة.

الثانية: قال ابن جرير (١٠/٦٢٩): حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: ثنا محمد بن ثور عن معمر قال: قال الحسن: عنى بها ذرية آدم من أشرك منهم بعده، يعني قوله: ﴿فَلَمَّا آتَتْهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾.

قلت: وهذا سند ضعيف لأن معمرًا لم يسمع من الحسن ولم يره، بينهما رجل ويقال إنه عمرو بن عبيد قاله الإمام أحمد كما في جامع التحصيل.

الثالثة: قال ابن جرير (١٠/٦٢٩): حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا سهل بن يوسف، عن عمرو عن الحسن ﴿جَعَلَا لَهٗ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا﴾ قال: كان هذا في بعض أهل الملل ولم يكن بآدم.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً عمرو هو ابن عبيد بن باب المعتزلي متروك واتهمه بعضهم، وابن وكيع هو سفيان ضعيف كما تقدم.

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ما يوافق هذا القول وذلك فيما أخرجه ابن أبي حاتم (٥/١٦٣٢) رقم (٨٦٥٢) فقال: حدثنا علي بن الحسن الهسنجاني، ثنا أبو عمر الحوضي، حدثنا خالد بن عبد الله عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في هذه الآية ﴿لَئِنْ ءَاتَيْنَا صَٰلِحًا لَّنُكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ قال: ما أشرك آدم (إن أولها شكر وآخرها مثل) ضربه لمن بعده. اهـ وما بين القوسين من الدر المنثور.

قلت: وسنده ضعيف لأن عطاء هو ابن السائب قد اختلط وخالد بن عبد الله الطحان روى عنه بعد الاختلاط كما نقله ابن حجر في «التهذيب» عن البخاري في «تاريخه»، وأما علي بن الحسن الهسنجاني فقد وثقه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/١٨١)، وقد تصحف في الأصل إلى علي بن الحسين.

وقد ذكر القرطبي في «تفسيره» عن عكرمة أنه قال: لم يخص بها آدم ولكن جعلها عامة لجميع الخلق بعد آدم. اهـ وقد تقدم في آخر أثر ابن

عباس وأن سنده ضعيف، وقد عزا ابن الجوزي في زاد المسير إلى قتادة القول بالتفسير الثاني، ولم أجده.

ذكر من قال بهذا القول من المفسرين وغيرهم:

(١) أبوبكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) قال: الذين جعلوا له شركاء اليهود والنصارى وغيرهم الذين هم أولاد آدم وحواء. اهـ من «زاد المسير» (٣/٣٠٤).

(٢) أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) قال في كتابه «إعراب القرآن» (٢/١٦٧): ﴿جَعَلَا لَهُ﴾ قيل: يعني: الذكر والأنثى يعني: به الجنسين ودل على هذا ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ولم يقل يشركان فهذا قول حسن. اهـ

(٣) القفال (ت ٤١٧هـ): نقله عنه الرازي في «تفسيره».

(٤) ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) في كتابه «الفصل» (٤/٥) قال في الآية: إنها نزلت في المشركين على ظاهرها. وقال: ولم تنزل الآية قط إلا في الكفار، لا في آدم عليه السلام. اهـ

(٥) أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ) في كتابه «النكت في القرآن» (٢٦٤-٢٦٥) قال بعد أن ذكر القصة: وهذا القول بعيد، ولا يجوز مثل هذا على نبي من أنبياء الله تعالى، والقول الأول - يعني: قول الحسن - أوضح هذه الأقاويل. اهـ



(٦) الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في «تفسيره الكشاف».

(٧) ابن العربي (ت ٥٤٣هـ) في كتابه «أحكام القرآن» فقال: وهذا القول أشبه بالحق وأقرب إلى الصدق وهو ظاهر الآية وعمومها الذي يشمل جميع متناولاتها ويسلم فيها الأنبياء عن النقص الذي لا يليق بجهال البشر فكيف بساداتهم وأنبيائهم. اهـ

(٨) ابن عطية (ت ٥٤٦هـ): ظاهر كلامه أنه يميل إلى هذا القول فإنه ذكر أنه به تتسق الآيات ويروق نظمها ويتناصر معناها. انظر تفسيره «المحرر».

(٩) فخر الدين الرازي (ت ٦١٠هـ) في «تفسيره» قال في قوله تعالى: ﴿أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ اعلم أن هذه الآية من أقوى الدلائل على أنه ليس المراد بقوله: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ما ذكره من قصة إبليس إذ لو كان المراد ذلك لكانت هذه الآية أجنبية عنها بالكلية وكان ذلك غاية الفساد في النظم والترتيب بل المراد ما ذكرناه في سائر الأجوبة من أن المقصود من الآية السابقة الرد على عبدة الأوثان. اهـ من «تفسيره» (٩٠ / ١٥).

(١٠) القرطبي (ت ٦٧١هـ) في «تفسيره» فقال - بعد أن ذكر القول الأول - وقال قوم: إن هذا راجع إلى جنس الآدميين والتبيين عن حال المشركين من ذرية آدم عليه السلام وهو الذي يعول عليه. اهـ

(١١) ابن المنير (ت ٦٨٣هـ) في كتابه «الانتصاف من الكشاف».

(١٢) ابن جزى (ت ٧٤١هـ) في «تفسيره» ورجحه لثلاثة أوجه:  
الأول: أنه يقتضي براءة آدم وزوجه من قليل الشرك وكثيره وذلك هو  
حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. والثاني: أنه يدل على أن الذين  
أشركوا هم أولاد آدم وذريته. الثالث: أن ما ذكروا من قصة آدم  
وتسمية الولد عبدالحارث يفتقر إلى نقل بسند صحيح وهو غير موجود  
في تلك القصة. اهـ

(١٣) أبوحيان (ت ٧٤٥هـ) في «تفسيره» فقال: أما من جعل  
الخطاب للناس وليس المراد في الآية بالنفس وزوجها آدم وحواء أو  
جعل الخطاب لمشركي العرب أو لقريش على ما تقدم ذكره فيتسق  
الكلام اتساقاً حسناً من غير تكلف تأويل ولا تفكيك. اهـ

(١٤) ابن القيم (ت ٧٥٢هـ) قال في «روضه المحبين» ص (٢٣٨)  
ونقله في «الضوء المنير» (٣/٢٥٤): فالنفس الواحدة وزوجها آدم  
وحواء واللذان جعلاً له شركاء فيما آتاهما المشركون من أولادهما ولا  
يلتفت إلى غير ذلك مما قيل إن آدم وحواء كانا لا يعيش لهما ولد فأتاهما  
إبليس فقال إن أحببتما أن تعيش لكما ولد فسمياه عبدالحارث ففعلا.  
فإن الله سبحانه اجتباه وهداه فلم يكن ليشارك به بعد ذلك... إلخ  
كلامه.

وكذلك في كتابه التبيان في أقسام القرآن ص (١٦٥) ط مكتبة  
الرياض الحديثة.

(١٥) الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) في «تفسيره» قال: وأما نحن فعلى مذهب الحسن البصري رحمه الله في هذا وأنه ليس المراد من هذا السياق آدم وحواء وإنما المراد من ذلك المشركون من ذريته ولهذا قال الله ﴿فَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ثم قال: فذكر آدم وحواء أولاً كالتوطئة لما بعدها من الوالدين وهو كالأستطراد من ذكر الشخص إلى الجنس... الخ كلامه.

(١٦) البيضاوي (ت ٧٩١هـ) في «تفسيره» فقال بعد أن ذكر القصة بصيغة التمريض: وأمثال ذلك لا تليق بالأنبياء.

(١٧) البقاعي (ت ٨٨٥هـ) في «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» فقال: ولما ذكر علوه سبحانه شرع يذكر من أوصافه ما يدل على ذلك ويقيم الأدلة على عدم صلاحية ما أشركوا به للشركة بعجزها بأنها من جملة خلقه ولا تصرف لها تستحق به وجهاً من التعظيم فقال منكراً على عبادها دالاً على أن المراد الشرك الحقيقي لا ما ذكر في قصة إبليس في تسببه في التسمية بعبدا الحارث ونحوه. اه كلامه بتصرف.

(١٨) أبو السعود (ت ٩٨٢هـ) في «تفسيره» قال بعد أن فسر الآية على هذا القول: وأما ما قيل من أنه لما ولدت حواء أتاها إبليس... فمما لا تعويل عليه كيف لا وأنه عليه الصلاة والسلام كان علماً في علم الأسماء والمسميات فعدم علمه بإبليس واسمه واتباعه إياه في مثل هذا الشأن الخطير أمر قريب من المحال والله تعالى أعلم بحقيقة الحال. اه

(١٩) جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ) في «تفسيره» وقد نصر هذا القول بشدة ولولا طوله لنقلته برمته.

(٢٠) السعدي (ت ١٣٧٦هـ) في «تفسيره» حيث قال: وهذا انتقال من النوع إلى الجنس فإن أول الكلام في آدم وحواء ثم انتقل الكلام إلى الجنس. اهـ

(٢١) محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٥هـ) كما في «العذب النمير» (٤/١٧٧٣) قال: الآية الكريمة على أسلوب عربي معروف وأنه جرت العادة في القرآن أن يسند فعل الآباء إلى الأولاد وربما أسند فعل الأولاد إلى الآباء، وأن الفعل هنا أسند لآدم وحواء ﴿جَعَلَا﴾ بألف التثنية الواقعة على آدم وحواء والمراد ذريتهما التي أعطاهما الله التناسل... الخ كلامه.

(٢٢) الشيخ ابن عثيمين (ت ١٤٢١هـ) في كتابه «القول المفيد على كتاب التوحيد» (٢/٣٠٢) قال: فالآية واضحة دالة على أن قوله: خلقكم من نفس واحدة أي من جنس واحد وليس فيها تعرض لآدم وحواء بوجه من الوجوه. اهـ

الترجيح:

إذا أمعنا النظر في القولين وأدلة كل واحد من الفريقين وجدنا أن الصحيح الراجح هو القول الثاني وهو أن المراد بقول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا

ءَاتَهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا ﴿٣٨﴾ هم المشركون من ذرية آدم وذلك لعدة أمور:

الأمر الأول: سياق الآيات فإن سياق الآيات على التفسير الأول لا تنتظم إلا بقلق وتعسف وتكلف أما على التفسير الثاني فتتسق ويروق نظمها ويتناصر معناها كما ذكر ذلك الرازي وابن عطية وأبو حيان والبقاعي وغيرهم وذلك يتضح في عدة وجوه:

الوجه الأول: في قوله: ﴿شُرَكَاءَ﴾ وهو قراءة الأكثرين وقرأ نافع وشعبة عن عاصم وأبو جعفر شركًا.

وشركاء جمع شريك وهذا لا يصح إلا على القول الثاني وأما على التفسير الأول فلا يصح لأن في القصة أنها جعلتا شريكًا واحدًا فقط وهو إبليس لعنه الله.

وأما جواب بعض المفسرين بأن هذا زيادة في التعليل؛ لأن من جوز الشرك جوز الشركاء، فلما جعلتا شريكًا فكأنهما جعلتا شركاء. اهـ فهو كلام ضعيف لا يصح لأمرين:

١- أنه اعتماد على القصة وتقديم أن القصة ضعيفة لم تصح عن آدم ألبتة.

٢- أنه لا يجوز اعتقاد أن آدم وحواء عليهما السلام جوزا الشرك

بالله تعالى

فإن قيل: إنه سائغ في اللغة إطلاق الجمع على الواحد.

فيقال: وهذا لا يقال به إلا بدليل ثابت فإنه خلاف الأصل

والظاهر

فإن قيل: إن الحجة في ذلك ما ورد عن بعض السلف.

فالجواب عنه: أنه لا يمكن أن نقبل هذا لأن بينهم وبين آدم مفاوز،

وإذا كنا لا نقبل خبر التابعي عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم مع أنه

ليس بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم إلا القليل واحتمال أن يكون

صحابياً فكيف نقبل خبر التابعي عن آدم وبينهما آلاف السنين - مع ما

فيه من التنقص لآدم عليه السلام-.

ثم لماذا يقبل تفسير هؤلاء مع ما فيه من الانقطاع والتنقص ويترك

تفسير غيرهم من السلف مع سلامته مما ذكر ومن غير احتياج إلى

تكلف تأويل؟!!

الوجه الثاني: قوله سبحانه: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فإنه أتى فيه

بضمير الجمع ولو كان المراد آدم وحواء لقال فتعالى الله عما يشركان ثم

أيضاً في قوله: ﴿عَمَّا﴾ حيث أتى بـ ﴿مَا﴾ التي هي لغير العاقل مما يدل

على أنه في الأصنام والأوثان لا في إبليس ومثل هذا أيضاً وهو:

الوجه الثالث: قوله: ﴿أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾.

وأما قول بعض المفسرين إن قصة آدم وحواء انتهت عند قوله: ﴿فِيمَا ءَاتَاهُمَا﴾ و أن قوله: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ في عبدة الأوثان.

فالجواب عنه: ما قاله ابن عطية رحمه الله: (إن هذا تحكم لا يساعده اللفظ) فإن ظاهر السياق أن الكلام مرتبط ثم لقائل أن يقول إن الكلام عن آدم وحواء قد انتهى عند قوله: ﴿لَيْسَكُنَّ إِلَيْهَا﴾ أو عند قوله: ﴿مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ وكان هذا الأخير أقوى لأنه عند رأس الآية والله أعلم.

الأمر الثاني: مما يرجح هذا القول: أن في هذا التفسير تنزيهاً لآدم وزوجه عليهما السلام عن قليل الشرك وكثيره.

الأمر الثالث: أنه لا يمكن القول بالتفسير الأول فإنه تفسير باطل وذلك يتضح من عدة وجوه:

الوجه الأول: عدم وجود خبر صحيح عن معصوم يدل عليه وكذا لا يصح الاعتماد على ما ورد عن بعض السلف لما تقدم ذكره، ولأنه يحتمل أنهم أخذوه عن أهل الكتاب، ويقوي هذا قول قتادة فيما صح عنه (ذكر لنا) كما تقدم واستظهر هذا الحافظ ابن كثير رحمه الله وجزم به غيره.

الوجه الثاني: في هذا التفسير نسبة الشرك لآدم وزوجه والأنبياء معصومون من الشرك باتفاق العلماء كما قاله الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في «القول المفيد» (٢/ ٣٠٨).

وهذا واضح في القصة في تسمية الولد بـ(عبدالحارث) (فإن التعبيد لغير الله شرك في الربوبية والألوهية لأن الخلق كلهم ملك لله وعبيد له استعبدهم لعبادته وحده وتوحيده في ربوبيته وإلهيته). اه من كلام الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله في «فتح المجيد» ص(٤٢٤) ط دار ابن حزم.

فإن قيل: إن هذا شرك في الطاعة والتسمية وليس شركاً في العبادة. فالجواب عنه: أن نقول فما حكم هذا الفعل هل هو شرك أم معصية؟ فإن كان الأول فهو واقع فيما تقدم من نسبة الشرك إلى نبي من الأنبياء وإن كان الثاني - أي أنه معصية - مع أنه مخالف لكلام الشيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه الله فهو مخالف أيضاً لظاهر الآية الكريمة في قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ ثم ما في سياق الآيات من الذم والتوبيخ لا يمكن أن يكون على مجرد معصية والله أعلم.

فإن قيل: لعل هذا من قبل أن يعلموا حكم ذلك الفعل؟

فنقول: لا يمكن أن يلومهم الله ويذمهم ويخبر أنها جعلها له شركاء على شيء لا يعلمان حكمه وأوهن من هذا القول قول بعضهم: لعله كان جائزاً في شرعهم.

فإن قيل: لعلها لا يعلمان أن إبليس اسمه الحارث؟



فنقول: هذا مخالف لقوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١] ثم بلا شك أنه كان يعلم أنه ليس من أسماء الله، فلا يصح أن يُعْبَد ولده لغير الله كائنًا ما كان.

فإن قيل: هذا لعله قبل أن يكون آدم نبيًا؟

فنقول: الأنبياء معصومون من الشرك والكفر قبل النبوة<sup>(١)</sup>.

ثم إن الله حذر آدم من إبليس في الجنة فقال: ﴿ فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ [طه: ١١٧].

و«لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ»<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: إن التسمية كانت من حواء فقط كما في الحديث في رواية الترمذي.

فالجواب عنه من وجوه:

**الأول:** أن الحديث ضعيف كما تقدم فلا يصح الاعتماد عليه.

**الثاني:** أن في رواية أحمد في «مسنده» (١١ / ٥): «فَسَمَّوْهُ».

**الثالث:** أن الأحق بالتسمية هو الأب فلا أقل أن يكون موافقًا لها راضيًا بفعالها - إن سلم لهم في قولهم هذا -.

(١) انظر «كتاب الشفاء» للقاضي عياض (٧١٩ / ٢) و (٧٩٣ / ٢) و «الفصل» لابن حزم (٥٨ / ٤) و «البحر المحيط» للزركشي (١٦٩ / ٤)  
 (٢) أخرجه البخاري (٦١٣٣) ومسلم (٢٩٩٨) عن أبي هريرة مرفوعًا.

**الرابع:** أنه مخالف لظاهر قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾.

**الخامس:** أنه مخالف لظاهر الآثار الواردة عن بعض السلف لاسيما من صح عنه ذلك والله أعلم.

**الوجه الثالث:** مما يدل على بطلان هذا التفسير أنه لو كانت هذه القصة في آدم وحواء لكان حالهما إما أن يتوبا من ذلك الشرك أو الذنب أو يموتا عليه، فإن كان الأول فلا يليق بحكمة الله وعدله ورحمته أن يذكر خطأهما ولا يذكر توبتهما. وإن كان الثاني فإن فيه فرية عظيمة وتنقصاً عظيماً للنبي من الأنبياء بلا حجة. انظر «مجموع الفتاوى» (١٥/١٤٧).

**الوجه الرابع:** أنه ثبت في حديث الشفاعة أن آدم يعتذر بأكله من الشجرة، وكان الأولى أن يكون الاعتذار عن الذنوب معاً إن لم يكن هذا أولى لأنه أطلق عليه أنه شرك.

**الوجه الخامس:** أن آدم كان من أشد الناس معرفة بإبليس فيبعد جداً أن يقع هذا منه ويخذه مرة أخرى وأما حديث «خَدَعَهُمَا إِبْلِيسُ مَرَّتَيْنِ» فهو ضعيف جداً كما تقدم.

**الوجه السادس:** أن في سياق القصة اختلافاً كثيراً مما يبين ضعفها ونكارتها ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] وهذا الاختلاف يظهر من وجوه:

(١) اختلفوا في تسمية الولد ف قيل عبدشمس وقيل عبدالشیطان وقيل عبدالحارث وهو الأكثر.

(٢) اختلفوا في الولد هل هو الأول أو الثاني أو الثالث وبعضهم أطلق ولم يعين كما هو لفظ الحديث.

(٣) اختلفوا هل كان مجيء إبليس في المنام أو في اليقظة.

(٤) اختلفوا هل خاطبها كليهما أو آدم فقط أو حواء فقط.

وهكذا في سياق كلام إبليس لهما وجوابها له اختلاف كثير يعلم من التأمل في الآثار المتقدمة.

**فائدة:**

ثم إن المفسرين القائلين بالقول الثاني اختلفوا في تفسير الآية على قولين:

**القول الأول:** أن صدر الآية كان في آدم وحواء ثم حصل الانتقال إلى أولادهما ففيه الانتقال من الشخص إلى الجنس ولهذا أمثلة كثيرة في القرآن.

وهذا قول جماعة منهم الزخشي والبيضاوي وأبو السعود وابن جزي وابن القيم وابن كثير والشنقيطي والسعدي وغيرهم، وعزا أبوحيان إلى جمهور المفسرين القول بأن صدر الآية في آدم وحواء.

القول الثاني: أن آدم وحواء ليس لهما ذكر في هذه الآية من أولها إلى آخرها وإنما هذه القصة على سبيل ضرب المثل أو بيان حال المشركين في جهلهم وفعالهم الشرك بالله تعالى.

وهذا قول ابن حزم وأبي جعفر النحاس والرازي وحكاة عن القفال وهو قول ابن العربي والقرطبي وابن المنير والقاسمي والشيخ ابن عثيمين رحمهم الله جميعاً.

وهناك قول ثالث: لكنه ضعيف، وهو أن الخطاب في (خلقكم) لقريش وهم آل قصي فهم خلُقوا من نفس قصي وكان له زوج من جنسه قرشية، وطلبا من الله تعالى الولد فأعطاهما أربعة بنين فسميهم عبدمناف وعبدشمس وعبدالعزى وعبدالدار، قال الزمخشري: وهذا تفسير حسن لا إشكال فيه. اه واستبعد هذا التفسير جماعة من المفسرين بأن المخاطبين لم يخلقوا من نفس قصي لا كلهم ولا جلهم وإنما هو مجتمع قريش وبأن القول بأن زوجه قرشية خطأ لأنها كانت بنت سيد مكة من خزاعة وقريش إذ ذاك متفرقون ليسوا في مكة. انظر «روح المعاني للألوسي» (٦/٢٠٥).

وهناك قول رابع ذكره ابن الجوزي في «زاد المسير»: وهو أن الضمير في قوله: ﴿جَعَلَا﴾ يرجع إلى الولد (الصالح) والمراد بالصالح المعاني في بدنه لا في دينه وثني لأن حواء كانت تلد في كل بطن ذكراً وأنثى. اه بتصرف

والظاهر أن القول الأول هو الأقرب والله تعالى أعلم.

وكان الفراغ منه في ظهر الإثنين الثامن والعشرين من ربيع الأول  
سنة ثمان وعشرين وأربعمائة وألف  
بدار الحديث بدماج حرسها الله  
من كل سوء  
ومكروه

كتبه أبو موسى عبدالله بن رمضان حبليل الحضرمي